ملخصات رسائل الإجازة العالية

(الماجستير)

دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية السنوية

«دراسة على الشركات والمصارف المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية الليبي »

■ إعداد: أسامة سالم مفتاح الرياني*

*إجازة هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية "الماجستير" في المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس بتاريخ 2020/01/05م

■ **ملخص الدراسة**

هدفت هذه الدراسة إلى إعداد نموذج خاص بقياس مستوى الإفصاح الاختياري وتطبيقه على التقارير السنوية للشركات والمصارف المدرجة في سوق المال الليبي للتعرف على مستوى الإفصاح بهذه التقارير كما تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية، والمعلومات المالية وغير المالية في تعزيز الثقة والمصداقية بالتقارير المالية السنوية المنشورة للشركات والمصارف الليبية ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فإن هذه الدراسة استخدمت أداتين رئيسيتين لجمع البيانات وهما أسلوب تحليل المحتوى والمضمون لقياس مستوى الإفصاح بالتقارير المالية للشركات والمصارف المدرجة بالجدول الرئيسي (أ) بسوق المال الليبي، واستمارة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة الدراسة والتي تتمثل في الجهات المسؤولة عن متابعة مستوى الإفصاح في التقارير السنوية المنشورة للشركات والمصارف الليبية والمستخدمين والمستفيدين من هذه التقارير بالإضافة إلى شركات الوساطة المالية واعتمدت هذه الدراسة على المنهجين الاستكشافي والتحليلي وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إنه هناك اهتمام نسبي بالإفصاح الاختياري من قبل مصرف التجارة والتنمية حيث أظهرت نتائج التحليل ارتفاعا مقبولا في نسبة الإفصاح خلال سنوات (2008- 2010) وانخفاضا في هذه النسبة خلال السنوات (2011-2015) كما تبين إنه بالنظر بصفة عامة لنسب إفصاح الشركات والمصارف الليبية محل الدراسة خلال الفترة (2008-2015)، نجد عدم اهتمام عينة الدراسة بالإفصاح الاختياري بشكل كبير وأن نسب الإفصاح كانت ضعيفة ومتباينة ولا يوجد بها تحسن في المستوى وقد بلغ المتوسط العام لنسبة الإفصاح خلال فترة الدراسة

(25 ٪)، وهي نسبة ضعيفة أيضا أظهرت النتائج وجود تـأثير إيجابي معنوي ذي دلالة إحصائية بين الإفصاح الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية وتعزير الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية، كما أوصت الدراسة بالعديد من المقترحات التي يمكن أن تساعد في تحسين مستوى الإفصاح الاختياري من أهمها:

تحث الدراسة مصرف التجارة والتنمية بالاهتمام بالإفصاح الاختياري وزيادة نسبة الإفصاح بالتقارير السنوية المنشورة كما توصي الدراسة كلا من إدارة تعزيز الحوكمة بديوان المحاسبة الليبي ووحدة الامتثال للحوكمة بمصرف ليبيا المركزي بضرورة إصدار دليل توضيحي إرشادي عن الإفصاح الاختياري لتعريف المصارف والشركات الليبية ببنود هذا الإفصاح ومساعدتهم لاتباعه عند إعدادهم لتقاريرهم السنوية وتوصي الدراسة أيضا باستخدام نموذج قياس مستوى الإفصاح الاختياري المستخدم بهذه الدراسة لقياس نسبة الإفصاح على عينات أخرى ومقارنة نتائج القياس بنتائج هذه الدراسة.

نموذج مقترح لتطبيق محاسبة الزكاة في الشركات الخاصة وفقا للفقه المالكي

■ إعداد: معمر جمال أحمد اعليجة*

**إجازة هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية «الماجستير» في المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس بتاريخ 2020/07/16م

■ **ملخص الدراسة**

تمت هذه الدراسة تحت عنوان» نموذج مقترح لتطبيق محاسبة الزكاة في الشركات الخاصة وفقا للفقه المالكي»، ويتمثل الهدف الأساسي لهذا البحث هو اقتراح نموذج لتحديد وعاء الزكاة في الشركات الخاصة وفقا للفقه المالكي، وخاصة إذا علمنا أن فريضة الزكاة الإسلامية تتصف بوجود اختلاف الآراء الفقهية حول بعض أحكامها مما يعطي دورا كبيرا وهاما لمحاسبة الزكاة، والذي يتمثل في وضع مناهج ونماذج واضحة وسهلة التطبيق، وذلك بناء على المذهب الإسلامي المتبع.

ومن ناحية المنهجية فإن هذا البحث اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، عند التعرض لمختلف مفاهيم وأسس ومبادئ محاسبة الزكاة، أما من حيث طريقة جمع البيانات، والوصول إلى النموذج المقترح فإنه سوف يعتمد على واقع الكتاب (القرآن الكريم)، والسنة النبوية الشريفة، والكتب، والبحوث، والدوريات في تجميع البيانات من الأدب المحاسبي، وتمت معالجة البيانات المجمعة. وذلك بعرض النموذج المقترح لتحديد وعاء الزكاة بالشركات الخاصة وفقا للفقه المالكي على ذوي الاختصاص في مجالي محاسبة الزكاة، وفقه المعاملات الإسلامية.

وقد توصل البحث إلى وضع نموذج لتطبيق محاسبة الزكاة في الشركات الخاصة وفقا للفقه المالكي، بالاعتماد على أسس ومبادئ محاسبة الزكاة ووفقا ضوابط والأحكام الفقهية.

إشكاليات التمويل المصرفي للمشروعات الصغرى بعد التحول للصيرفة الإسلامية

دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس

■ إعداد: سراج عبدالله إمحمد عون*

*إجازة هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية «الماجستير» في المحاسبة بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا بتاريخ 2020/02/01م

■ **ملخص الدراسة:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإشكاليات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغرى في القطاع المصرفي والتعرف على أهم المعوقات التي تواجه مصرف الجمهورية في تمويل المشروعات الصغرى بعد التحول للصيرفة الإسلامية، حيث ركزت هذه الدراسة على دراسة وتحليل عاملين متعلقين بموضوع الدراسة وهما:

- **أولاً: إشكاليات تواجه المشروعات الصغرى تمثلت في أربعة عوامل هي:** (الضمانات المطلوبة، الجهات الداعمة، دراسات الجدوى، حجم المشروع).
- **ثانياً: إشكاليات تواجه القطاع المصرفي في تمويل تلك المشروعات، وتمثلت في أربعة عوامل هي:** (قدرة المصرف على تقديم صيغ التمويل الإسلامي، الكفاءات والخبرات، القوانين والتشريعات، درجة المخاطرة) ولمقتضيات الدراسة تم استخدام الاستبيان كوسيلة للحصول على المعلومات من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وتمثلت عينة الدراسة في عينة عشوائية من (81) مفردة من العاملين بالمصرف من مديري الإدارات والفروع، ونوابهم ورؤساء الأقسام، والموظفين، وقد تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS)، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

1. توجد معوقات تمويلية لدى القطاع المصرفي تعزى إلى عوامل خاصة بالمشروعات الصغرى وهي:

أ- عدم وجود جهات ومؤسسات داعمة وحاضنة للمشروعات الصغرى.

ب - عدم وجود قوانين وتشريعات تنظم وتدعم عملية التمويل لتلك المشروعات.

2. توجد معوقات تمويلية لدى القطاع المصرفي تعزى إلى عوامل خاصة بالمصرف وهي:

أ – ضعف البيئة الاستثمارية الحالية وعدم استقرار السوق يدفع لعدم تمويل تلك المشروعات.

ب – نقص الكفاءات المدربة لفهم وتطبيق صيغ التمويل الإسلامي التي تلائم تلك المشروعات

ج – نقص الضمانات الكافية للمشروعات طالبة التمويل.

مدى التزام مصرف الجمهورية بالمعيار المصرفي رقم 1 المنظم لعملية المرابحة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي

■ إعداد: عزالدين الشتيوي*

*إجازة هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية «الماجستير» في المحاسبة بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا بتاريخ 2019/06/20م

■ **ملخص الدراسة:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مصرف الجمهورية بمعيار المرابحة رقم (1) الصادر عن مصرف ليبيا المركزي. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم جداول تحليلية متضمنة متطلبات المعيار وفق مؤشر (index)، لغرض قياس درجة الالتزام بالمعيار للسنوات 2015 ،2016، 2017، من خلال جمع البيانات والمعلومات اللازمة من المصرف المتمثلة في كتيب المرابحة، وعقود المرابحة، والقوائم المالية.

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام تحليل ثنائي الأبعاد الذي يجمع بين الاستبانة وتحليل المحتوى.

وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى التزام مصرف الجمهورية بمعيار المرابحة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي كان بشكل جزئي بنسبة 65.5 ٪، وإن عدم الالتزام بشكل كامل بمتطلبات المعيار راجع إلى أسباب عدة أولها عدم قيام مصرف الجمهورية بإصدار أو تحديث كتيب المرابحة ليتوافق مع متطلبات معيار المرابحة رقم (1) الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، يليه سبب ثان وهو ليس لدى العاملين بالمصرف الخبرة العملية الكافية بمعايير الصيرفة الإسلامية ومعالجاتها المحاسبية.

وأوصت الدراسة بتحديث كتيب المرابحة الخاص بالمصرف المتوافق مع متطلبات معيار المرابحة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وتأهيل الكوادر العاملة بالمصرف التأهيل المناسب والملائم لمعايير الصيرفة الإسلامية، وضرورة قيام الجهات المختصة، ولا سيما المصرف المركزي بتقديم التوجيهات الكافية في سبيل الالتزام بمعايير الصيرفة الإسلامية.